بحر العلوم يقترح بديلاً عن مضيق هرمز.. ولجنة الطاقة لـ(المدى): لن يفي بالغرض

بغداد ترعى حواراً أميركياً - إيرانياً لضمان مستقبلها النفطي

لم تتوقف بغداد عن إبداء مخاوفها تجاه التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز، وبرغم اتخاذها خطوات تجاه إيجاد منافذ بديلة لكن هذه الحلول وحسب الحكومة ليست كافية في معالجة أي تطور على صعيد تصدير النفط حال تنفيذ طهران ما توعدت به الغرب.

□ بغداد / إياس حسام الساموك

ابراهيم بحر العلوم

حسين الشهرستاني

فرات الشرع

لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب، وجهت إنذارا شديد اللهجة الى الكتل السياسية التي تسيطر على القرار العراقي وطالبتها بتوحيد خطابها من اجل اتخاذ موقف حازم من خلال العمل على تقريب وجهات النظر بين الولايات المتحدة وإيران.

وتقول الحكومة انها "تعمل بجد" مع طهران وواشنطن للحد من التوتر في مضيق هرمز على خلفية تهديدات إيران بإغلاقه.

"تراجع كبير في صادرات النفط"، أمر أكده نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني في حال غلق ايران المضيق الاستراتيجي، ونقلت وكالة فرانس برس عنه القول امس ان "العراق يعمل جاهدا على المستوى السياسي مع الولايات المتحدة ومع ايران لمحاولة تجنب اي اعمال عدائية حول مضيق هرمز".

ويعتمد العراق في غالبية صادراته على موانئه الجنوبية التي تمر في مضيق هرمز، وأوضح الشهرستاني " الامر حاليا في غاية الخطورة.. نحن نتخذ كل الخطوات السياسية الممكنة لمناقشة هذا الأمر ونزع فتيل اي نشاط عسكري في المنطقة".

ومضيق هرمز، الممر الاستراتيجي البحري لنقل النفط حيث يعبر منه ٣٥٪ من النفط المنقول بحرا في العالم، ويربط منطقة الخليج حيث دول عربية غنية بالنفط ببحر عمان.

وهدد مسؤولون ايرانيون مرارا بامكانية اغلاق المضيق ردا على العقوبات المتزايدة ضدها.

ويخطط العراق لزيادة صادراته عبر خط جيهان الذي يعبر الاراضي التركية، وتفعيل خط بانياس طرابلس مع سوريا ولبنان، لكن نائب رئيس الوزراء يقر بـ "ان هذه الخطوات لن تكون بديلا عن ممرات التصدير في مضيق هرمز"، معللا ذلك لـ "بالاغلاق، سيكون هناك نقص كبير في امدادات النفط من عدة دول، بينها السعودية والكويت وايران ايضا، والامارات، ونتوقع ان تكون اسعار النفط حينها اعلى بكثير مما هي عليه الآن".

لجنة الطاقة في مجلس النواب اتفقت مع رأي الشهرستاني ودعت الحكومة الى بذل المزيد من الجهد لاجل تقريب وجهات النظر بين الولايات المتحدة وايران، مؤكدة ان الاخيرة ستضع خيار اغلاق هرمز في آخر حلولها بالتعامل مع الغرب.

ويرى عضو الطاقة في مجلس النواب فرات الشرع ان البدائل عن مضيق هرمز لن تكون وافية بالغرض، وتابع "ان منظومة الخط الاستراتيجي الذي يتفرع الى ميناءي بانياس في سوريا، وجيهان في تركيا لا تصل الى امكانيات المضيق الذي تهدد ايران بغلقه".

الحوار السياسي، الحل الأمثل وفقا للشرع في تسوية هذا الملف الذي وصفه بالخطر، واردف الشرع في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "لنا شأن كبير في الوقت الحالي على الصعيدين السياسي والاقتصادي.. هناك تنافس بين طهران وواشنطن على العلاقات مع بغداد ستصب هذه العوامل في رافد المصلحة العراقية من خلال ادارة حوار بين الجبهتين".

وعن الجدية الايرانية في اغلاق مضيق هرمز يؤكد عضو لجنة الطاقة ان هذا الاجراء يتفق مع نوع المصلحة وقال "انها ستدافع الى اخر رمق عما تراه لها في الخليج ومضيق هرمز.. ورغم التصريحات التي تصدر منها والتي يراها البعض ورقة ضغط على الغرب لكنها ستقدم على الاغلاق اذا ما تعرضت الى خطر محدق وهو الحل الاخير".

وانتقد الشرع تشتت الخطاب العراقي في هذا الملف الخطير، وذكر "يجب ان يكون لنا خطاب موحد من خلال الاتفاق على المصلحة الوطنية واعتماد موقف على هذا الاساس.. ان مصالح القوى في المنطقة متقاطعة نحتاج الى حنكة سياسية في التعامل معها.. هناك كيانات سياسية لها ارتباطات وثيقة مع الجانب الايراني تختلف عن باقي الشركاء، وهذا لايعني ان تكون المجاملة على اساس مستقبل البلاد الاقتصادي.

وقدم وزير سابق ومهتم بالشأن النفطي مقترحا لمعالجة اغلاق مضيق هرمز من خلال انشاء حزمة من الانابيب والاعتماد على تنويع مراكز تصديره بالتعاون مع ائتلاف شركات عالمي ينجز مهامه في مدة اقصاها ٣ سنوات، فضلا عن التحرك على الجانب الدبلوماسي والافادة من عدة ميزات سياسية تحصل عليها العراق خلال الماضي القريب.

وطالب وزير النفط الاسبق ابراهيم بحر العلوم الحكومة باتخاذ خطوات عديدة على الجانبين الفني والدبلوماسي، وذكر "هناك علاقة جيدة تجمع العراق بايران من جهة والمنظومة العربية بعد قمة بغداد من جهة اخرى..اذا ما اعتمدنا المصلحة الوطنية سنحقق تقدما على هذه الجبهة لتخفيف الاحتقان الموجود في منطقة الخليج".

وتابع بحر العلوم في تصريح لـ(المدى) امس "على العراق التدخل باعتباره رئيسا لمنظمة الاوبك في هذا العام للحفاظ على مصالح الدول المشتركة في هذه المنظمة.. فالمجتمع الدولي بحاجة الى استمرار امدادات الطاقة".

هذه العوامل يراها بحر العلوم اداة عالية جدا لتقليل الاحتكاك الموجود بين القوى المتنافسة في منطقة الخليج، واكد "نعتمد بشكل كبير على صادراتنا الجنوبية وفي حال اغلاق مضيق هرمز سنتضرر وبشكل كبير".

وعكس ما ذهب اليه الشهرستاني والشرع، فأن وزير النفط الاسبق يدعو الى ايجاد حلول بديلة واكد امكانية ايجادها وانها ستكون وافية بالغرض اذا ما تعرض مضيق هرمز للاغلاق، وافاد بـ"احدها يكون من خلال التعاون مع السعودية لاجل تفعيل الخط النفطي معها.. وهناك مساحات سياسية جيدة على هذا الجانب بعد التطور الاخير الذي حدث على مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.. ويلي ذلك خطة لوزارة النفط بتأسيس انبوب نفطي عبر سوريا الى البحر المتوسط"، وشدد على ضرورة التنويع في منافذ التصدير عبر عمان وانقرة ودمشق والرياض، ورجح "انها السياسة الناجحة المستقبلية لضمان الافادة من كميات النفط المنتجة في السنوات المقبلة".

هذه المقترحات اكد بحر العلوم امكانية تطبيقها من خلال "جلب الاستثمارات لبناء منظومة انابيب نفط ناقلة لدول الجوار من خلال مشاركة ائتلاف عدة شركات عالمية ومساعدة العراق في مدة لا تتجاوز ٣ اعوام شريطة ان يرتبط هذا التوجه بارادة سياسية حقيقية".

وخلص وزير النفط الاسبق الى "ان ايران ستكون اول المتضررين باغلاق مضيق هرمز.. ليس في صالحها اتخاذ هكذا اجراء.. انها لاتعدو ورقة سياسية تعتمدها للمناورة.. ولكن على العراق التعامل مع أسوأ الاحتمالات وان المساعي الفنية في ايجاد البدائل مكملة للجانب الدبلوماسي والحوار بين الفرقاء من اجل تقويض هذا الملف".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

الضرائب قادمة.. حضروا جيوبكم

بعض منجزات ٢٥ شباط العام الماضي ومظاهراته، كان تأجيل العمل بقانون التعرفة الكمركية الذي كان يفترض ان يطبق مطلع آذار من العام الماضي. والحقيقة ان تلك الايام شهدت العديد من "التنازلات الحكومية" التي لا تخلو من الطرافة. ولكن وقبل ان اسجل بعض الملاحظات على ما سيحصل بعد ٦٠ يوما، والاختبار الذي يفترض ان تتعرض له جيوب العراقيين، فإنني لا امتلك القوة على مواجهة اغراء الاشارة الى خبر يتعلق بالسيد ابراهيم الجعفري و"المؤتمر الوطني" المزمع عقده بين كبريات كتل البرلمان لحل حزمة الازمات المتلاحقة في البلاد.

وكل تصريحات الحكومة فيما يتعلق بالاوضاع الداخلية متفائلة للغاية لأن فريق رئيس الوزراء يعرب عن شعوره بالانتشاء حيال عقد القمة العربية ٣٠ مرة كل ساعتين عبر وسائل الاعلام. فالكهرباء وضعها "جيد" والمسؤولون يأملون في تصديرها العام المقبل دون ايضاح تفاصيل حصول هذه المعجزة الوشيكة. وقوات الامن تتحدث عن ازالة السيطرات او تقليصها رغم انني علقت مع الاصدقاء ٥ مرات خلال اليومين الماضيين، ومكثنا في احداها ساعتين حتى اننا تناولنا الطعام وشاركنا في تغطيات تلفزيونية عبر الهاتف وذهب احد الزملاء لقص شعره وعاد سالما الى السيارة، خلال تواجدنا في السيطرة، ومن حق من لم يجرب ذلك ان يكذبني طبعا.

ووسط هذه "النشوة" يقول بيان رسمي ان سفير بريطانيا التقى السيد ابراهيم الجعفري وتباحثا بشأن عقد المؤتمر الوطني. البيان خلا من الجمل التي اعتدنا سماعها من رئيس الوزراء السابق بما فيها من غموض وتمنطق وتحذلق.. وجاءت المفردات سلسلة على غير العادة فالسيد الجعفري اكد لسفير لندن ان كل الاستعدادات قد تمت لعقد اللقاء الناجح بين قادة الكتل. ولا ادري عن اي استعدادات نتحدث ونحن نشهد خصومة غير مسبوقة داخل ائتلاف الحكومة. ففي العادة كان التحالف الشيعي يستعين بالكردستاني لحل مشكلة مع التحالف السني. او العكس. لكن المشكلة اليوم تكبر بين كل التحالفات، ولأول مرة في تاريخه السياسي، يقوم رئيس الوزراء بإطلاق النار على كل الأطراف.

وبعيدا عن التفاؤل هذا او التصريحات المنتشية الأخرى، يقول مسؤول رفيع في وزارة التخطيط في خبر جعلني افزع، ان قانون التعرفة الكمركية على السلع المستوردة سيطبق مطلع حزيران. ولمن لم يتابع هذا الملف العام الماضي فإن القانون فرض مثلا ضريبة ١٠٠٪ على الدخانيات والمشروبات الروحية والعطور. ونصفها على الملابس والاطعمة المستوردة. بل ان الزملاء اكتشفوا اثناء عرض صحفي لمضمون القانون ان "افخاذ الضفادع" ستلحقها ضريبة بنسبة ١٢٠٪ خشية ان يأتي آسيويون كثيرون الى بلادنا ويأخذوا باستيرادها من الصين.

وباعتبار ان ٩٩٪ من بضائعنا مستورد فإن الخبراء اجمعوا على ان الاسعار ستلتهب وستشهد "هبة" بتشديد الباء. فمع مطلع حزيران سيتعين عليك دفع ٤ دولارات لعلبة التبغ التي تشتريها اليوم بدولارين. وقل مثل هذا عن كل شيء حولك.

اما الطريف في الموضوع فهو هدف الضريبة هذه. اذ ان القصد هو دعم المنتج الصناعي والزراعي، عبر رفع سعر المستورد لفتح الطريق امام المحلي. وحين سألنا نخبة من الصناعيين والمزارعين في العراق عن هذا سخروا من الموضوع برمته. اذ ان مشكلتنا لا يحلها مجرد رفع سعر المستورد، اذا لم يجر توفير الطاقة الكهربائية والتأمين السلس على البضائع واتاحة التسهيلات المصرفية والقروض لتطوير المشاريع في البلاد. وحتى توفير تلك الاشياء التي لن تتوفر الا بعد سنوات من الانجاز المفترض لحكومتنا الموهوبة، فإن نتيجة القانون الجديد هي خواء جيوب الناس بسبب رفع سعر المستورد، وعدم تعويضه بمنتج محلي مستحيل لانه يفتقد للطاقة والشروط المالية وسواها.

الحكومة تنازلت كثيرا للناس اثناء احتجاجات العام الماضي، حتى ان السيد نوري المالكي قام بخفض مرتبه مرتين واحدة في شباط وثانية في آذار. والسادة النواب قاموا بإلغاء المنافع الاجتماعية لكل الرئاسات. والسيد الشهرستاني اعلن اعفاء معظم العراقيين من فواتير الكهرباء. وضمن هذا جرى تجميد الضرائب على الاستيراد. لكن هذه المكاسب كما يبدو تتبدد واحدة تلو الاخرى، سرا وعلانية. وكل فريق الحكومة بما فيهم السيد الجعفري، يشعرون بنشوة كبيرة بسبب القمة، اذ ان جيوب كل زعماء العملية السياسية، لن تواجه اختبارا كالذي ستواجهه جيوب الاهالي من كل مكونات العملية السياسية ذاتها.

المالكي: نجحنا في القمة.. أمامنا تحدي بناء دولة قوية

□ بغداد / المدى

أشاد رئيس الوزراء نوري المالكي بالدور الذي لعبته وزارة الخارجية وكوادرها التي عملت بشكل متميز في ظل ظروف وتحديات كان أبرزها ما يتعلق بالجانب الأمني ومساعي أعداء العملية السياسية لاستهداف القمة العربية، مشيرا الى ان "قمة بغداد أشرت نجاحا سياسيا للعراق".

ونقل بيان لمكتب رئيس الوزراء تلقت المدى نسخة منه عن المالكي القول خلال استقباله وزير الخارجية هوشيار زيباري والوكلاء وعدد من السفراء والكوادر المتقدمة في الوزارة التي شاركت في اعداد وتنظيم قمة بغداد القول إن" نجاح انعقاد القمة العربية في بغداد هو نجاح للعراق وإبراز لدوره وموقفه في الساحة العربية ، وتأكيداً لقدرته على إزالة كل آثار الدكتاتورية وما تلاها في ظل انعدام السيادة". وأضاف المالكي مخاطباً وفد الوزارة إن" الجهود الكبيرة التي بذلتموها جاءت في ظرف استثنائي راهن عليه الكثير بأن العراق لن يستطيع عقد القمة العربية في بغداد ، لكن الواقع أثبت قدرته على تحقيق ذلك ، وقد عقدت القمة وتميزت بنجاحها في النواحي التنظيمية والأمنية".

وبين ان" قمة بغداد أشرت نجاحاً سياسياً للعراق مفاده أنه يعمل على توطيد علاقاته مع الجميع". وأوضح المالكي " أمامنا اليوم مسؤوليات كثيرة أهمها بناء الدولة القوية ليس عسكرياً ، وإنما قوية بسياستها واقتصادها ودستورها وما تشهده من أجواء للحرية والديمقراطية والالتزام بالواجبات الوطنية وتفعيل دور الشباب والنساء ومنظمات المجتمع المدني ، إضافة إلى علاقاتها الخارجية التي تقع عليكم المسؤولية في تفعيلها وعكس صورة العراق الحقيقية دولياً". من جانبه دعا نائب عن ائتلاف دولة القانون الى توظيف نجاح مؤتمر القمة العربية الذي عقد في العاصمة بغداد لانجاح الاجتماع الوطني في حل الازمة السياسية .

وقال النائب عباس البياتي ينبغي العمل على توظيف نجاح قمة بغداد من اجل انجاح الاجتماع الوطني المزمع عقده الخميس المقبل لاسيما بعد ان رأينا ان الشعب العراقي والكتل السياسية كانت صفاً واحداً وأتحدت في سبيل انجاح هذه القمة وعليه نأمل وندعو الى ان تستمر هذه الاجواء وهذا التعاون بين الكتل الى حين عقد الاجتماع الوطني ".

وأضاف " انه للأسف الشديد سمعنا مؤخراً بعض التصريحات من بعض الكتل السياسية تقول انها ستقاطع الاجتماع الوطني الى حين تنفيذ اتفاقية أربيل وهذا اعتقد أمر مستغرب لان اللجنة التحضيرية للاجتماع قد وضعت الاتفاقية في مقدمة جدول اعمالها لتفعيل ما تبقى منها " . وأشار البياتي " إننا نؤمن بان أجواء القمة العربية التي عقدت في بغداد قد أشاعت جوا سياسيا جديدا ينبغي الاستفادة منه في تحقيق المزيد من التقارب والتفاهم والتوافق على القضايا الخلافية بين الكتل كما ان نجاح القمة هو نجاح للعراق وللشعب ولجميع نخبه السياسية وبالتالي علينا كما نجحنا في مؤتمر القمة كتحد خارجي واقليمي ان نواجه التحدي الداخلي المتمثل بالاجتماع الوطني بصف واحد وبخطاب سياسي موحد وبذهنية متفتحة وبرغبة في التعاون وعدم التقاطع ".

مجلس النواب يعاود جلساته بإلغاء ٩ قرارات لقيادة الثورة المنحل

حقوق الإنسان البرلمانية: كتل سياسية تصادر العفو العام

□ بغداد / المدى

اتهمت لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب، جهات سياسية في مقدمتها التيار الصدري والعراقية بمحاولتهم مصادرة قانون العفو العام لمصالحهم الشخصية، وهو ما رفضته كتلة الاحرار وشددت على ان الذين سيشملون بالمقترح من جميع شرائح الشعب العراقي.

عضو لجنة حقوق الانسان البرلمانية علي شبر قال "الايام القليلة المقبلة ستشهد التصويت على قانون العفو العام.. هناك عدة رؤى مختلفة؛ البعض يذهب الى ضرورة العفو عن الجميع، بالمقابل يوجد من يبحث عن المصالح الحزبية بأن يشمل المقترح الذين هم من فئته فحسب" ، واتهم شبر الجهات السياسية بسعيهم لمصادرة المقترح وقال "ان الكتلة السياسية صاحبة القانون تريد تشمل فئة بذاتها دون الاخرين"، في اشارة الى التيار الصدري، واردف "بالمقابل هناك تكتل سياسي يعمل على شمل المتهمين بقضايا ارهابية والانتماء الى حزب البعث"، في اشارة الى القائمة العراقية.

وتابع شبر في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "من الناحية المبدئية فأن الكتل اتفقت على المقترح وتمت قراءته واشبع من الملاحظات من اجل الوصول الى صيغة حل معينة تنصف الضحايا من جهة، والذين دخلوا السجن ظلما من جهة اخرى..يجب ان يشرع القانون مع اخذ قرارات القضاء بعين الاعتبار".وصوت مجلس النواب العراقي في أيلول/الماضي على قانون العفو العام المثير للجدل، على ان يحال إلى اللجنة القانونية لمعرفة مدى انسجام فقراته مع الدستور العراقي.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفوا عاما وشاملا عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية اكتسبت الدرجة القطعية أو لم تكتسب.

ويشير مقترح القانون إلى انه يتم إخلاء المحكومين والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجني عليه، أو مدينين لأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضي مدة حبسهم التنفيذي. ولكن مقترح القانون استثنى الأشخاص المتورطين بجرائم القتل والمخدرات والزنا بالمحارم.

بالمقابل فأن التيار الصدري استغرب حديث لجنة حقوق الانسان، وقال انه يقف مع الذين في السجون في قضايا تتعلق بمقاومة الاحتلال.

وقال النائب عن كتلة الاحرار الصدرية جواد الجبوري "ان الكتل السياسية التي تبحث عن شمول انصارها دون الاخرين دعوتها ضالة"، وتابع في تصريح لـ(المدى) امس "نبحث عن رفع الظلم عمن اتهم وفق المادة ٤ من قانون مكافحة الارهاب بشكل غير قانوني، ونحن في التيار الصدري لا نريد الافراج عن المدانين بقضايا قتل العراقيين او الجرائم المخلة بالشرف او الامن الوطني".

واكد القيادي الصدري "ان مقترحنا يخدم جميع العراقيين.. والمشمولين به قد يكون اغلبهم من خارج التيار الصدري الذين قاوموا الاحتلال".

ويستأنف مجلس النواب العراقي اليوم الثلاثاء جلسته الـ٣١ من فصله التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية بقراءة تسعة قوانين لإلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، إضافة إلى قراءة ثلاثة قوانين أخرى بين أولى وثانية.

وذكرت الدائرة الإعلامية للمجلس " مجلس النواب يستأنف جلسته الـ٣١ يوم غد الاثنين "أمس" بقراءة تسعة مقترحات قوانين إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل قراءة اولى تتضمن قانون رقم (٢٧٦) في ١٩٨٥/٢/٢٧،والقرارين المرقمين (١٣٦٠) في ١٩٨٥/١١/١٧ و (٨٢٧) في ١٩٧٩/٦/٣٠.

وأضاف كما ستتم القراءة الأولى لمقترح قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٧٥٥) في ١٩٨٦/٩/١٦ ،ورقم (٨٥٠) في ١٩٨٨/١١/٢٧ ،ورقم (٥٤٢) في ١٩٨٩/٩/٢ ،ورقم (٢٧) في ١٩٩٢/٢/٤ ،ورقم (٦٧) في ١٩٩٤/٦/١٣، إضافة الى القرارين رقم (١٢٠) في ١٩٩٨/٧/١٧،ورقم (٥٠) في ٢٠٠٠/٣/٣ والمقدمة من اللجنة القانونية.

وأشار كما سيتم القراءة الأولى لمشروع قانون اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات والبروتوكول الملحق بها بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية المقدم من قبل لجنة الاقتصاد والاستثمار،والقراءة الثانية لمشروع قانون تمديد خدمة القضاة، فضلا عن القراءة الثانية لمشروع قانون عائدية الوثائق التي تحمل الأسماء المستعارة للمهجرين والمهاجرين والمقدم من قبل لجنة الهجرة والمهجرين".